

مقتل 20 «إرهابياً» في سيناء وقيادي «إخواني» في الصعيد

الجمعة، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقية - دولي

آخر تحديث: الجمعة، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

القاهرة - «الحياة»

أعلن الجيش المصري أن قواته قتلت 20 «إرهابياً» في سيناء في مواجهات استخدمت فيها مروحيات، فيما قالت وزارة الداخلية إن قواتها قتلت قيادياً في جماعة «الإخوان المسلمين» في محافظة أسيوط في الصعيد، خلال دهم منزله.

وقالت القوات المسلحة في بيان إن قوات الجيش والشرطة «واصلت تحقيق نجاحاتها المتتالية في استهداف أوكار ومعاقل العناصر الإرهابية والخارجين على القانون في القرى والمناطق المحيطة بمدن العريش ورفح والشيخ زويد وفرض سيطرتها الأمنية الكاملة على هذه المناطق»، لافتة إلى أن «القوات الخاصة البحرية واصلت تنفيذ مهامها القتالية لتأمين المسرح البحري وفرض السيطرة الكاملة على المسطح المائي للبحر المتوسط في شمال سيناء لقطع أي خطوط إمداد للعناصر التكفيرية ومنعها من التسلسل البحري أمام منطقة العمليات».

وأشار البيان إلى أن «مروحيات مسلحة عاونت القوات البرية في أعمال الاستطلاع الجوي والقصف الدقيق لعدد من الأوكار الخاصة بتجمع العناصر الإرهابية ومخازن الأسلحة والمتفجرات التابعة لهم». وأوضح أن عمليات التمشيط والدهم أسفرت عن «قتل 20 إرهابياً بادروا بإطلاق النيران على القوات وإصابة 12 آخرين، وتوقيف 78 مشتبهاً بهم».

وأضاف الجيش أن سلاح المهندسين العسكريين تمكن من تفجير 51 عبوة ناسفة كانت تستهدف القوات على محاور تحركها المختلفة، ودمرت 6 سيارات رباعية الدفع منها سيارة مسلحة برشاش متوسط، و4 سيارات محملة بكمية كبيرة من العبوات الناسفة، كما تم تدمير طن من مادة «سي 4» شديدة الانفجار.

وأشار الجيش إلى ضبط كمية كبيرة من الذخائر والأسلحة والطلقات مختلفة الأعيرة ومجموعة من ألواح الطاقة الشمسية ومهمات عسكرية وكتب «تحمل الفكر الجهادي»، وتدمير 4 مخبئي تحت الأرض «تستخدم لإعاشة وإخفاء العناصر التكفيرية»، و20 ملجأ تحت الأرض «تستخدم في فرار الأفراد وإخفاء السيارات، ومنطقة لتدريب العناصر التكفيرية».

وخفت حدة العنف في سيناء في أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من العملية العسكرية «حق الشهيد» التي قال الجيش إنها الأكبر لقواته في شبه الجزيرة. وأعلن في أعقابها قتل مئات «المتشددين» والسيطرة على «الطرق الرئيسية» بين مدن العريش والشيخ زويد ورفح، مشيراً إلى إطلاق المرحلة الثانية بهدف السيطرة على الطرق الفرعية داخل تلك المدن.

وتراجعت قدرة فرع تنظيم «داعش» في سيناء على القيام بهجمات كبرى تكررت منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، ورد التنظيم على حملة الجيش بالدعوة إلى «اصطياد» الضباط في المكامن. ولوحظ تكرار تفجير عبوات ناسفة على طرق رئيسة في مدينة العريش أخيراً، وغالبا ما يسقط قتلى أو جرحى في تلك الهجمات.

من جهة أخرى، قالت وزارة الداخلية في بيان إن «معلومات وردت إلى أجهزة الوزارة تفيد بتواجد قيادي في جماعة الإخوان يُدعى أحمد زكريا رمضان، في مدينة أنبوب في محافظة أسيوط، وهو مطلوب توقيفه لاتهامه في قضيتي «عنف» وأضاف أن رمضان «بأدر بإطلاق النار صوب القوة الأمنية المُكلفة توقيفه لدى استنشاعه بعملية المداهمة، ما دفع القوات إلى مبادلته إطلاق النيران، فُجرح بطلق ناري في الظهر وتم نقله إلى مستشفى، لكنه توفي فور وصوله إليه».

وقالت الوزارة إن قواتها «عثرت في مكان إقامته على مسدس وطلقات نارية و3 عبوات معدة للتفجير، ومواد متفجرة معبأة في أحولة وأوعية معدنية، ودوائر كهربائية تُستخدم في التفجير من بعد، وكمية كبيرة من الأدوات المستخدمة في تصنيع وإعداد العبوات الناسفة».

من جهة أخرى، قضت محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة أمس بحظر أنشطة حركة «بداية» الشبابية المعارضة ومصادرة مقراتها وممتلكاتها والتحفظ على أموالها.

والحركة التي ظهرت على الساحة السياسية قبل شهور تعارض الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتتخذ مواقف قريبة من جماعة «الإخوان المسلمين»، لكنها تؤكد أنها لا تناصر «الإخوان».

وتدعو الحركة إلى إسقاط قانون التظاهر المثير للجدل وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، وأعلنت رفضها أحكام الإعدام التي صدرت بحق قادة «الإخوان»، وانتقدت تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 أشخاص دينوا بـ «الإرهاب» في ما عُرف بقضية «خلية عرب شركس» التي نعى تنظيم «داعش» في سيناء أفرادها، وأقر بتبعية لهم، ونفذ هجمات قال إنها «تأر لإعدام مجاهديه».

وحرك محام دعوى قضائية لحظر أنشطة تلك الحركة الشبابية، مستنداً إلى «دعمها مواقف جماعة الإخوان المُصنفة إرهابية في مصر». ورأت المحكمة أن «الهدف من تأسيس الحركة خلق غطاء سياسي تستطيع من خلاله حركة شباب 6 أبريل تنفيذ مخططاتها لنشر الفوضى في البلاد، والظهور في شكل جديد للتحايل على القانون، بعد صدور حكم محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة حركة شباب 6 أبريل داخل مصر، ومصادرة كل ممتلكاتها ومقراتها». وقررت المحكمة حظر أنشطة حركة «بداية».